

Distr.
GENERAL

A/50/186
22 May 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون

البند ٦٠ من القائمة الأولى*

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام
من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم الإعلان المرفق طيه الصادر عن مجلس وزراء اتحاد غرب أوروبا الذي
اجتمع في لشبونة في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥ برئاسة البرتغال وبحضور وزراء الخارجية والدفاع في ٢٧ من
الأعضاء والمراقبين والأعضاء والشركاء المنتسبين في اتحاد غرب أوروبا.

وسأغدو ممتنا لو أمكن تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في
إطار البند ٦٠.

(توقيع) بيدرو كاتارينو
الممثل الدائم

المرفق

إعلان لشبونة

١ - اجتمع وزراء الخارجية والدفاع في دول اتحاد غرب أوروبا في لشبونة في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥. ورحبوا بحرارة بانضمام اليونان إلى اتحاد غرب أوروبا كعضو كامل العضوية وما تلى ذلك من بدء نفاذ اتفاقية مركز العضو المنتسب ومركز الشريك المنتسب حيز النفاذ، كما رحبوا بتمتع النمسا وفنلندا والسويد بمركز المراقب بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

٢ - وأشار الوزراء إلى أن عملية إقامة أوروبا موحدة ستظل ناقصة طالما ظلت غير مشتملة على الأمن والدفاع. وأعادوا إلى الأذهان أيضا أن دور اتحاد غرب أوروبا كعنصر دفاع في الاتحاد الأوروبي وكوسيلة لتقوية الدعامة الأوروبية لحلف الأطلسي وبالتالي الأولوية التي يمنحونها لتنمية قدراته التنفيذية. وأعادوا إلى الأذهان أنه أعرب في إعلان بيترسبرغ عن استعداد لوزع وحدات عسكرية تابعة لاتحاد غرب أوروبا للقيام بالمهام الإنسانية ومهام الإغاثة، ومهام حفظ السلم، وبمهام قوات القتال لدى معالجة الأزمات. وأكدوا من جديد عزمهم على العمل، على أساس الاستنتاجات المبدئية المعتمدة في نورنبرج بشأن صياغة وضع سياسات دفاعية أوروبية مشتركة، من أجل ضمان وضع هذه السياسات فعلا في السنوات القادمة. وأعرب الوزراء عن تقديرهم للتقدم الكبير الذي أحرزه اتحاد غرب أوروبا منذ انعقاد اجتماعهم الأخير وتناولوا بالبحث القضايا التالية بصورة خاصة:

أولا - تطوير اتحاد غرب أوروبا

ألف - التطور التنفيذي

٣ - درس الوزراء تنفيذ قراراتهم السابقة، ولاسيما القرارات المتخذة في اجتماعات بيترسبرغ وكيرشبرغ ونورفيك، فيما يتعلق بتطوير القدرات التنفيذية لاتحاد غرب أوروبا، وقاموا باعتماد قرار ينص، في جملة أمور على ما يلي:

(أ) تزويد اتحاد غرب أوروبا بآليات وهياكل جديدة لاتخاذ القرارات، ولاسيما إنشاء فريق سياسي عسكري جديد لدعم المجلس، وغرفة عمليات، وقسم للاستخبارات في خلية التخطيط؛

(ب) تشذيب الإجراءات والأهداف المتعلقة بتحديد القوات المسؤولة أمام اتحاد غرب أوروبا؛

(ج) مد اتحاد غرب أوروبا بالاستنتاجات الأولية والترتيبات الانتقالية اللازمة لتمويل مناورات

الاتحاد.

وأكد الوزراء على الحاجة الى اكتساب خبرة عملية بشأن الأحكام الواردة في هذا القرار من خلال عمليات التدريب الملائمة. ولهذا، رحبوا بما أبدته البرتغال من عزم على تنظيم مناورة من هذا القبيل؛ كما رحبوا بالاتفاق الذي توصلت اليه الدول الأعضاء في القوات الأوروبية بشأن القيام بالمناورة المسماة "أزمة اتحاد غرب أوروبا، ٩٥ - ٩٦"، ضمن إطار إعلان بيترسبرغ، وأحيطوا علماً بالقرار الذي يقضي باقتراح هذه المناورة على المجلس من أجل التحقق من الاجراءات المنصوص عليها في الوثائق التنفيذية ذات الصلة الخاصة بالمنظمة.

ورحب الوزراء بالتقدم المحرز في اتحاد غرب أوروبا من حيث تحديد هذه الأصول والقدرات التي سيحتاج إليها اتحاد غرب أوروبا في العمليات التي يقوم بها في المستقبل، فضلاً عن تحديد وجهات نظره فيما يتعلق بالآليات والاجراءات اللازمة لاستخدام هذه الأصول، والقدرات والتي يمكن للحلف أن يتيحها لاتحاد غرب أوروبا.

٤ - ورحب الوزراء بالتقرير المقدم من الأمين العام بشأن تعزيز الأمانة العامة في الميدان السياسي - العسكري، لأن هذا القرار سيشكل الأساس اللازم للقرارات التي سيتخذها المجلس الدائم قبل انعقاد المجلس الوزاري القادم، بما يتيح لعملية التعزيز بأن تبدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

٥ - ورحب الوزراء بقرار فرنسا وإيطاليا وإسبانيا الذي يقضي بتشكيل قوات برية (EUROFOR) وقوات بحرية (EUROMARFOR). وأشاروا الى أن باب الانضمام الى هذه القوات سيكون مفتوحاً للدول الأعضاء في اتحاد غرب أوروبا. وفي هذا السياق، رحبوا بالاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن اشتراك البرتغال في القوات البرية والقوات البحرية منذ إنشائهما؛ والى أن هذه القوات ستكون هي "القوات المسؤولة أمام اتحاد غرب أوروبا"، وأنه سيتم استخدامها على سبيل الأولوية في هذا الإطار، وأنه يمكن كذلك استخدامها في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، بغية تعزيز الدعامة الأوروبية للحلف، والى أن انجاز هذه القوات لمهامها لن يؤثر على اشتراك وحداتها في بعثات الدفاع المشترك التي تنص عليها المادة الخامسة من معاهدة بروكسل المعدلة والمادة ٥ من معاهدة واشنطن. ويرى الوزراء أن هذه المبادرات من شأنها أن تسهم في تعزيز الهيئة الأوروبية للدفاع والأمن وفي تعزيز ما لأوروبا من قدرات عسكرية خاصة للقيام بالعمليات التي يجوز القيام بها عملاً بإعلان بيترسبرغ.

وقام الوزراء بتكليف المجلس الدائم، بناء على مبادرة من الدول المشاركة، بمهمة شرح طبيعة العلاقات بين اتحاد غرب أوروبا وهذه القوات، بالإضافة الى شروط استخدامها في إطار الاتحاد.

٦ - وعلى سبيل المتابعة للقرار الذي اتخذه في اجتماعهم الأخير المعقود في نوردييك، قام الوزراء بالتصديق على وثيقة بشأن "الاستجابة للأزمات الإنسانية على سبيل الأولوية: دور قوات المهام الإنسانية التابعة لاتحاد غرب أوروبا". وهذه الوثيقة، التي تستند الى مقترح ايطالي/بريطاني، بشأن المبادئ والأصول المتعلقة بإنشاء قوات المهام الإنسانية التابعة لاتحاد غرب أوروبا وبشأن استخدام أصولها العسكرية في

الالتزامات الإنسانية، تتسق تماما مع القرار المذكور في الفقرة ٣ أعلاه. وأسند الوزراء الى المجلس الدائم مهمة إنجاز العمل المتعلق بهذه المسألة باعتبارها من المسائل ذات الأولوية وطلبوا من خلية التخطيط أن تمضي قدما في مهمة التخطيط العام في هذا المجال على سبيل الأولوية.

٧ - كذلك أبدى الوزراء اهتماما بالمبادرة المقدمة من فرنسا والمملكة المتحدة بشأن حفظ السلم ومنع نشوب المنازعات في افريقيا. وفي هذا الصدد، رحبوا بالأفكار الأولية التي يجري الإعراب عنها في اتحاد غرب أوروبا جنبا الى جنب مع المناقشات الدائرة داخل الاتحاد الأوروبي؛ وعلى ضوء المناقشة الجارية في الأمم المتحدة، وأوعزوا الى المجلس الدائم بأن يطور أفكاره المتعلقة بهذه المسألة.

٨ - واستعرض الوزراء أيضا التقدم المحرز في ميدان أنشطة الفضاء التي يضطلع بها اتحاد غرب أوروبا. واعتمدوا قرارا يقضي بإنشاء مركز للسواتل كجهاز دائم تابع لاتحاد غرب أوروبا. كما وافقوا على آخر يقضي بتكليف فريق الفضاء بمواصلة أنشطته، مع التركيز على دراسة النهج المقترحة الثلاثة الرامية الى تطوير ما لاتحاد غرب أوروبا من قدرة على استخدام الصور المأخوذة بالسائل لأغراض أمنية، أي على إنشاء نظام للسواتل تابع للاتحاد، والاشتراك في برنامج إنمائي متعدد الجنسيات، أي الحصول على الصور المأخوذة بالسواتل بهدف تقديم اقتراح بهذا الشأن الى الاجتماع الوزاري الذي سيعقد في خريف عام ١٩٩٥.

٩ - وأحاط الوزراء علما بالتقرير المقدم من هيئة رئاسة اجتماع رؤساء أركان الدفاع المنعقد في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ في لشبونة.

١٠ - وأحاط الوزراء علما بالوثائق المعنونة "دور اتحاد غرب أوروبا في عمليات الإجلاء"، و "التخطيط لأغراض عامة"، و "تزويد خلية التخطيط بالمعلومات المستقاة من مصادر الاستخبارات: التدابير قصيرة الأجل". وأعربوا عن رأي مؤداه أن هذه الوثائق تشكل اسهاما كبيرا في تنفيذ قراراتهم المتعلقة بتطوير القدرات التنفيذية لاتحاد غرب أوروبا.

١١ - وأعرب الوزراء عن تطلعهم الى إنجاز العمل المتعلق بالجوانب التنفيذية الأخرى المحددة في "الاستنتاجات الأولية بشأن صياغة سياسات عامة للدفاع الأوروبي المشترك"، التي اعتمدت في نوردفيك.

١٢ - وأحاط الوزراء علما مع التقدير بالتقارير المتعلقة ببعثات الرئاسة البرتغالية الموفدة الى موستار والدانوب ورحبوا بالزيارة التي قام بها السيد دداو باروزو، الوزير المعني بشؤون هيئة الرئاسة، الى موستار. كما أحاطوا علما، مع قدر كبير من الاهتمام، بالمعلومات التي قدمها الى المجلس السيد لوسنيتش المسؤول الإداري عن موستار المعين من قبل الاتحاد الأوروبي.

١٣ - وأكد الوزراء من جديد على الأهمية التي يعلقونها على اسهام اتحاد غرب أوروبا في إدارة موستار بالاتحاد الأوروبي، وعلى عمليتي الدانوب و "شارب غارد (SHARP GUARD) مما يمثل دلائل منظورة على التزام اتحاد غرب أوروبا بالأمن الأوروبي. وأعربوا عن تقديرهم وامتنانهم لجميع الجهات التي تسهم في هذه العمليات وبالتالي في نجاحها.

١٤ - ورحب الوزراء بالاتفاق المبرم بين الأطراف المعنية بشأن تنفيذ المرحلة الأولى لإنشاء قوة الشرطة الموحدة لموستان وبشأن هيكل هذه القوة في المستقبل. وأعربوا عن رأي مؤداه أن هذه الخطوات الهامة لابد أن تؤدي الى إنشاء قوة الشرطة الموحدة لموستان. ووافق الوزراء على مواصلة تشجيع الأطراف، خاصة، من خلال هيئة الرئاسة على التوصل الى اتفاق مرحلي بشأن التنفيذ المرحلي اللاحق وعلى إنشاء قوة الشرطة الموحدة لموستان فيما بعد، ورحبوا باعتماد النمسا وفنلندا والسويد الاشتراك في عنصر الشرطة التابع لاتحاد غرب أوروبا، وفي المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء.

١٥ - ورحب الوزراء بالنتائج الناجحة التي حققتها بعثة الشرطة والجمارك لاتحاد غرب أوروبا والمعنية بالدانوب، مما يسهم في التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

١٦ - وأعربوا عن ارتياحهم لاستمرار احراز نتائج إيجابية في عملية "شارب غارد" المشتركة بين اتحاد غرب أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي في منطقة الأدرياتيك.

باء - تصور مشترك للأوضاع الجديدة للأمن الأوروبي

١٧ - رحب الوزراء بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالتصور المشترك للأوضاع الجديدة للأمن الأوروبي. وأكدوا على أهمية هذه الممارسة التي تحدث للمرة الأولى بين بلدان اتحاد غرب أوروبا التي يبلغ عددها ٢٧ بلدا وقاموا باعتماد وثيقة تحدد مصالحهم المشتركة، فضلا عن المخاطر المحتملة التي تهدد الأمن الأوروبي. وسيجري استعراض هذا التحليل مجددا في ضوء المرحلة الثانية من المهمة المذكورة.

١٨ - وذكر الوزراء أن بلدان اتحاد غرب أوروبا ستقوم، في المرحلة الثانية، بدراسة كيفية تعزيز وتقوية أمنها المشترك من خلال عمليات الاستجابة الممكنة للتصدي للمخاطر المحتملة التي تم تحديدها بالفعل. وطلبوا من المجلس الدائم أن يقدم اليهم في الاجتماع القادم النتائج النهائية لهذه الدراسة تمشيا مع الفقرة ٦ من إعلان نوردييك بغرض البت في مسألة اتخاذ قرار بشأن اصدار "صحيفة بيضاء" عن الأمن الأوروبي.

١٩ - ورحب الوزراء بالمبادرة الفرنسية التي تدعو الى تنظيم دورة أوروبية في خريف ١٩٩٥ لإعمال النظر في السياسات العامة للأمن الأوروبي، يلتقي فيها ممثلو البلدان ال ٢٧ التابعة للاتحاد.

جيم - مسائل أخرى

٢٠ - رحب الوزراء بقرار المجلس الدائم بشأن تنفيذ اتفاق مركز الشركاء المنتسبين الذي يتيح إمكانية توسيع نطاق اشتراكهم في أفرقة العمل التابعة لاتحاد غرب أوروبا، ووضع ترتيبات الاتصال بينها وبين خلية التخطيط، وكذلك تحديد القوات التي يمكن لبلدانهم اتاحتها لعمليات الاتحاد؛ كما رحبوا بالتقدم الذي أحرز بالفعل فيما يتعلق بتحديد القوات وأعربوا عن أملهم في التنفيذ الكامل والسريع للتدابير المذكورة أعلاه.

٢١ - وأكد الوزراء على الأهمية التي يعلقونها على الدور الذي تلعبه الجمعية في المناقشة التي تجرى بشأن الأمن والدفاع في أوروبا وعلى إسهامها الكبير في النظر في هاتين القضيتين بشكل أعم. ورحبوا بالحوار المنتظم والبناء الذي يجري بين المجلس والجمعية.

٢٢ - ورحب الوزراء بقرار المجلس الدائم الذي يقضي بتحويل معهد الدراسات الأمنية إلى أكاديمية تدريبية.

٢٣ - ورحب الوزراء بالتوقيع على اتفاق الأمن لاتحاد غرب أوروبا في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥.

ثانيا - العلاقات مع الاتحاد الأوروبي

٢٤ - تبادل الوزراء الآراء بشأن العلاقات بين اتحاد غرب أوروبا والاتحاد الأوروبي. وشددوا على أهمية زيادة تطوير هذه العلاقة من أجل مستقبل المنظمتين وأمن أوروبا ككل.

٢٥ - وأعاد الوزراء إلى الذاكرة القرار الذي اتخذوه في نورديك في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي والذي يقضي بأن يسهم اتحاد غرب أوروبا في الوقت المناسب في أعمال المؤتمر الحكومي الدولي للاتحاد الأوروبي المزمع عقده في عام ١٩٩٦. وللمرة الأولى أجرى الوزراء تبادلًا للآراء بشأن هذا الإسهام، الذي سيدرس من جديد، دور اتحاد غرب أوروبا والنصوص المتفق عليها في ماستريخت ويزيد من تطويرها، آخذًا في الاعتبار التقدم المحرز والخبرة المكتسبة منذ إصدار إعلان ماستريخت لاتحاد غرب أوروبا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ودخول معاهدة الاتحاد الأوروبي حيز النفاذ.

٢٦ - وأوكل الوزراء إلى المجلس الدائم مهمة تقديم تقرير إلى اجتماعهم القادم المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر بمديرية. وفي هذا الصدد، رحبوا باعتماد الرئاسة الأسبانية المقبلة تقديم وثيقة تحتوي على تصور لإسهام اتحاد غرب أوروبا في المؤتمر الحكومي الدولي لاستخدام تلك الوثيقة أساسًا لتقرير المجلس الدائم. ولاحظوا أنه لا يزال ينظر في إمكانية عقد اجتماع على مستوى القمة لوضع الصيغة النهائية لإسهام اتحاد غرب أوروبا في المؤتمر الحكومي الدولي.

٢٧ - وفي هذا السياق، رحب الوزراء بعرض المقترحات المقدمة من رئيس الوزراء البريطاني، ومذكرة الحكومة الهولندية وغير ذلك من المواقف الوطنية بوصف ذلك إسهاما له شأنه في المناقشة المقبلة. وهذه الأمور بالإضافة الى الأعمال الجارية في الاتحاد الأوروبي والتي بدأت برئاسة فرنسا، ستكون بمثابة مدخلات هامة في هذه المناقشة.

٢٨ - ورحب الوزراء بمبادرة البرتغال التي ترمي الى تنظيم حلقة دراسية في سينترا في ٣ و ٤ حزيران/يونيه عن "إسهام اتحاد غرب أوروبا في بناء صرح أمن أوروبا وهياكلها الدفاعية في المستقبل".

٢٩ - ولاحظ الوزراء مع الارتياح أن ثمة تدابير ترمي الى إقامة علاقة عمل وثيقة بين اتحاد غرب أوروبا والاتحاد الأوروبي. نص عليها في معاهدة الاتحاد الأوروبي، ويجري الآن تنفيذها عمليا. ورحبوا بوجه خاص بالتعاون الوثيق بين رئاستي الاتحاد الأوروبي واتحاد غرب أوروبا فيما يتعلق بإدارة الاتحاد الأوروبي في موستار بما في ذلك وزع شرطة اتحاد غرب أوروبا، وهي المناسبة الأولى التي ينفذ فيها اتحاد غرب أوروبا قرارا صادرا عن الاتحاد لتنفيذ هذه العملية. وفي هذا السياق رحبوا أيضا بأنه، لأول مرة، تقوم رئاستا اتحاد غرب أوروبا والاتحاد الأوروبي بتنفيذ خطوة مشتركة مما أسهم في إنجاح إبرام اتفاق بشأن المرحلة الأولى لقوة الشرطة الموحدة لموستار.

٣٠ - ولاحظ الوزراء مع التقدير التعاون القائم بين اتحاد غرب أوروبا والاتحاد الأوروبي في إطار فريق الخبراء الحكوميين غير الرسمي لاتحاد غرب أوروبا/الفريق الأوروبي الغربي المعني بالأسلحة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لدراسة خيارات من أجل وضع سياسة عامة للأسلحة الأوروبية. ولاحظوا أنه جرى بالفعل تناول جميع بنود برنامج العمل المتفق عليه. وأعربوا عن أملهم في وضع اللمسات الأخيرة على التقرير في وقت قريب.

٣١ - ورحب الوزراء بعقد أول اجتماع لرئاسة اتحاد غرب أوروبا، والأمانة وخلية التخطيط مع الهيئة الثلاثية لخبراء الشؤون القنصلية التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بدور اتحاد غرب أوروبا في عمليات الإجلاء. وكلفوا المجلس الدائم بكفالة استمرار العمل بشأن هذا الموضوع بالتنسيق الوثيق مع أجهزة الاتحاد الأوروبي المعنية بالأمر.

ثالثا - العلاقات مع منظمة حلف شمال الأطلسي

٣٢ - رحب الوزراء بالقرارات التي اتخذها مؤخرا كل من مجلس اتحاد غرب أوروبا ومجلس شمال الأطلسي، بشأن التعاون بين المنظميتين ولاحظوا مع التقدير أنه يجري فعلا تنفيذ تلك القرارات. وتمثل هذه

القرارات خطوة إضافية في تطوير صلات العمل بين اتحاد غرب أوروبا والحلف، بما في ذلك المجلسين المشتركين والتعاون فيما بين الأمانتين.

٣٣ - وفيما يتعلق بالتعاون المقبل بين اتحاد غرب أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي شدد الوزراء على أهمية التقدم المحرز داخل اتحاد غرب أوروبا بشأن تحديد الأصول والقدرات التي سيحتاجها في عملياته المقبلة، فضلا عن توضيح وجهات نظره بشأن الآليات والإجراءات اللازمة لاستخدام الأصول والقدرات التي يمكن للحلف أن يتيحها لاتحاد غرب أوروبا. وشددوا على أهمية تعليقات منظمة حلف شمال الأطلسي من أجل مواصلة العمل المشترك في هذا الميدان. ودعوا كذلك منظمة حلف شمال الأطلسي للتعاون مع اتحاد غرب أوروبا على إعداد قائمة بالأصول والقدرات التي يمكن إتاحتها. وأعاد الوزراء إلى الأذهان اهتمامهم بأن يكون لاتحاد غرب أوروبا مرفق فعال لمعالجة المعلومات ولإجراء المباحثات اللازمة في هذا الميدان مع منظمة حلف شمال الأطلسي.

٣٤ - ورحب الوزراء بالتعاون المستمر والحوار المؤسسي بين اتحاد غرب أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي لزيادة تطوير مفهوم قوة العمل المشتركة الموحدة (CJFT) بما في ذلك الاجتماعات المشتركة بين فريق العمل السياسي العسكري التابع لاتحاد غرب أوروبا وفريق تنسيق السياسات المؤقتة التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي وحضور خلية التخطيط لاجتماعات هذين الفريقين وتمثيل الأمانتين فيها.

٣٥ - وتعتبر كل هذه الأمور تطورات كبيرة تبين ما تم التوصل إليه من تعاون معزز تبادليا في علاقات اتحاد غرب أوروبا/منظمة حلف شمال الأطلسي.

رابعا - أنشطة الدعاية عبر الأطلسي

٣٦ - أحاط الوزراء علما بالتقرير المتعلق بأنشطة الدعاية عبر الأطلسي وأقروا التوصيات المتعلقة بالتدابير الرامية إلى زيادة فعالية أنشطة الدعاية عبر الأطلسي وبالرسالة التي ينبغي لفعاليات أنشطة الدعاية عبر الأطلسي أن تسعى إلى توصيلها. وأعرب الوزراء عن أملهم في عقد مؤتمر واشنطن القادم برئاسة المملكة المتحدة بشأن أنشطة الدعاية عبر الأطلسي.

خامسا - العلاقات مع بلدان ثالثة

٣٧ - أكد الوزراء من جديد على الأهمية الخاصة لإقامة علاقات ملائمة مع الاتحاد الروسي وأوكرانيا. ورحبوا بقرار المجلس الدائم بشأن وضع إطار للحوار مع هذين البلدين. وأضافوا أن الاتصالات بالاتحاد الروسي وأوكرانيا، في إطار هذا القرار، في حين أنها لا تؤدي إلى ازدواجية الحوار في المحافل الأخرى، تتيح إمكانية تطوير الحوار القائم مع اتحاد غرب أوروبا وعمليات تبادل المعلومات بشأن القضايا موضع الاهتمام المشترك.

٣٨ - وأحاط الوزراء علما مع التقدير بتقرير الفريق المعني بالبحر الأبيض المتوسط عن الأنشطة التي اضطلع بها بعد جولة جديدة من المشاورات أجريت في نيسان/أبريل مع تونس والجزائر ومصر والمغرب وموريتانيا. وأقروا توصياته بالنسبة للمستقبل، ولا سيما استعراض ولايته. وأعربوا عن أملهم في أن تتيح المواضيع التي حددها المجلس الدائم لمواصلة هذا الحوار إمكانية زيادة تعزيزه.

٣٩ - ورحب الوزراء بقرار المجلس الدائم الذي يقضي بالدخول في حوار مع قبرص* ومالطة، على أن يتطور هذا الحوار بشكل يتوافق مع تنمية الروابط بين قبرص* ومالطة والاتحاد الأوروبي.

سادسا - العلاقات بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وميثاق الاستقرار في أوروبا

٤٠ - شدد الوزراء على الأهمية التي يعلقونها على مكانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هيكल الأمن الأوروبي وأشاروا بوجه خاص الى إمكانية استخدام المنظمة كوسيلة أساسية للإنذار المبكر، ومنع نشوب المنازعات ومعالجة الأزمات، وكذلك لتعزيز سيادة القانون، والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ورحب الوزراء بالتقدم المحرز في قمة بودابست في مجال تعزيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها هيكلأ أمنيا شاملا يقوم على قيم مشتركة، وأكدوا من جديد تأييدهم بوجه خاص لتكثيف التدابير التي تتخذها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بنزاع ناغورني كاراباخ الذي جرى البت فيه في مؤتمر قمة بودابست.

٤١ - ورحب الوزراء بصياغة ميثاق الاستقرار في أوروبا في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وشددوا على إمكاناته بالنسبة للسلم والاستقرار في أوروبا.

سابعا - الحالة في يوغوسلافيا السابقة

٤٢ - ناقش الوزراء الحالة في يوغوسلافيا السابقة وأقروا الإعلان المرفق طي هذا.

* لا تؤيد تركيا هذا القرار.

ثامنا - مسائل أخرى

٤٣ - رحب الوزراء بالمقرر، المتخذ في نيويورك في ١١ أيار/مايو ١٩٩٥، بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لفترة غير محددة. وهذا المقرر يعزز دون شك الأمن الدولي وبالتالي يمثل خطوة ناجحة للمجتمع الدولي ككل. فهو لا يؤمن دوام المعاهدة فحسب، وإنما يعزز أيضا المعيار الدولي المتمثل في عدم الانتشار. ويهيئ فرصة أفضل لكفالة انضمام تلك الدول التي لم تنضم بعد، بحيث يمكن للمعاهدة أن تصبح عالمية. وشدد الوزراء على أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالإضافة إلى بلدان اتحاد غرب أوروبا الأخرى، ممن يعتبرون تمديد المعاهدة هدفا ذا أولوية، أسهموا سويا مع دول أخرى كثيرة بدرجة كبيرة في هذا النجاح.

٤٤ - وأكد الوزراء على أهمية الإيداع المبكر لجميع صكوك التصديق على معاهدة الأجواء المفتوحة، مما يتيح بدء نفاذ المعاهدة. وفي هذا السياق، أحاط الوزراء علما بالخطوات التي نفذتها القيادة وأعربوا عن أملهم في أن يتم التغلب في المستقبل القريب على الصعوبات المتبقية التي تعاني منها روسيا وأوكرانيا وبيلاروس.

٤٥ - وأعربوا عن تقديرهم لإنجازات المعهد تحت سلطة مديره السيد جون روبر. ورحبوا بتعيين السيد غيدول لينزي، مديرا جديدا للمعهد. وأشار الوزراء بإنجازات خلية التخطيط تحت سلطة مديرها، الفريق مارشلو كلتابيانو، ورحبوا بتعيين أمير بحر رافائيل دي موراليس، خليفة له.

إعلان بشأن يوغوسلافيا السابقة

١ - أعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء التطورات التي وقعت مؤخرا فيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، الأمر الذي يعرض المنطقة لمزيد من المخاطر.

٢ - وأعرب الوزراء عن بالغ القلق إزاء تصاعد الأعمال العدائية في البوسنة والهرسك. وأدانوا أيضا الهجمات التي شنت على المناطق الآمنة للأمم المتحدة وعلى موظفي الأمم المتحدة، الأمر الذي لا يمكن التسامح فيه. وأعربوا عن تأييدهم الكامل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تجديد الاتفاق المتعلق بوقف الأعمال العدائية في البوسنة والهرسك، وهو الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وناشدوا الأطراف قبول هذا التجديد دونما مزيد من التأخير.

٣ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم التام للجهود الدولية المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وعلى وجه التحديد الجهود التي يبذلها فريق الاتصال، بما في ذلك خطته للسلم، بهدف إيجاد تسوية سياسية للنزاع. وأعربوا من جديد عن قلقهم العميق إزاء تمادي الصرب البوسنيين في رفض هذه المبادرة. وأبدوا أسفهم الشديد لاستمرار الأعمال العدائية الناجمة عن هذا الوضع. وأكدوا على الحاجة إلى تجديد الجهود العاجلة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية دائمة.

٤ - وتناول الوزراء مسألة الاعتراف المتبادل بين جميع دول يوغوسلافيا السابقة في إطار حدودها المعترف بها دوليا، واعتبروا أن من شأن هذا التحرك أن يشكل خطوة إيجابية للغاية صوب تحقيق حل سياسي شامل. وأعادوا إلى الذاكرة القرار الهام الذي اتخذته بلغراد من أجل دعم خطة السلم وإغلاق الحدود مع البوسنة، وأكدوا من جديد على الحاجة إلى زيادة الضغط الفعال على الصرب البوسنيين.

٥ - وأكد الوزراء مجددا على أن رفع الحظر عن الأسلحة من شأنه أن يفضي إلى تصعيد آخر للنزاع، وزيادة معاناة السكان المدنيين، وتعريض المنظمات الدولية الموجودة في الميدان لمخاطر شديدة وربما يؤدي إلى سحب قوات الأمم المتحدة.

٦ - وأعرب الوزراء عن رأي مؤداه أن التنفيذ الكامل لاتفاقات واشنطن المنشئة لاتحاد البوسنة والهرسك، والالتزامات الأخرى التي دخلت فيها الأطراف، يشكلان عنصرا أساسيا لأي تسوية سياسية شاملة تقوم على مبدأ المعاملة المتوازنة لجميع شعوب البوسنة والهرسك. وفي هذا السياق، أكد الوزراء مجددا على الأهمية الحاسمة للجهود الرامية إلى الوصول إلى إدارة واحدة لموستانار، بما في ذلك قوة موحدة للشرطة. ودعوا الأطراف إلى التعاون على نحو نشط لبلوغ الأهداف الواردة في "مذكرة التفاهم" بشأن إدارة التعاون الأوروبي للمدينة.

٧ - وناقش الوزراء الحالة في كرواتيا وأعربوا عن بالغ انشغالهم بتجدد الأعمال العدائية، وخاصة الإجراءات التي تؤثر على السكان المدنيين. وأدانوا الإجراء الذي اتخذته كرواتيا انتهاكا لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، مما يعرض للخطر الجهود التي يجري بذلها برعاية المجتمع الدولي من أجل التشجيع على إيجاد حل سلمي في كرايينا، وهو الإجراء الذي اتخذ في وقت يتم فيه وزع عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا؛ وأيدوا بالكامل البيان الرئاسي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يطالب بانسحاب القوات الكرواتية فورا من المنطقة الفاصلة الواقعة في قطاعي الشمال والجنوب، وبانسحاب كل من الطرفين الكرواتي والصربي من قطاع الشرق وطلبوا استعادة سلطة الأمم المتحدة في المناطق المعنية على الفور. وشجب الوزراء عملية انتقام الصرب في المراكز الحضرية في كرواتيا، ولا سيما زغرب واحتجاز موظفي الأمم المتحدة. وأكدوا من جديد التزامهم بتعزيز حل سلمي يصون سيادة كرواتيا على كامل أراضيها، داخل حدودها المعترف بها دوليا، ويحترم تماما حقوق المجتمع الصربي وفقا للمعايير المعترف بها دوليا.

٨ - وأهاب الوزراء بالأطراف أن تتحلى بأقصى حد من ضبط النفس وأن تتجنب أي مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى تصاعد جديد في النزاع. وأعربوا عن تأييدهم لجهود عملية الأنكرو وبعثة الرصد التابعة للأمم المتحدة الراميتين إلى تسهيل تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والمساعدة على إعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي في القطاع الغربي وأهابوا بالأطراف أن تسمح بحرية الحركة لقوات الأمم المتحدة في القيام بمهمتها. ودعا الوزراء الأطراف إلى الدخول، دونما مزيد من التأخير، في مفاوضات سياسية برعاية المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة.

٩ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم للأنشطة التي تضطلع بها منظمة حلف شمال الأطلسي في يوغوسلافيا السابقة عملا بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما فيها الأنشطة الداعمة لقوات الأمم المتحدة.

— — — — —